مركز عيسى الثقافي
ISA CULTURAL CENTRE

الوثيقة

دورية تاريخية محكمة

مركز الوثائق التاريخية بمركز عيسى الثقافي

العدد الثالث والستون – السنة الثانية والثلاثون

صفر ١٤٣٤هـ - يناير ٢٠١٣م



بسم الله الرحمن الرحيم

الوثيقة

دورية تاريخية محكمة
يصدرها مركز الوثائق التاريخية
بمركز عيسى الثقافي
مملكة البحرين
رقم التسجيل : MWTH 222

العدد الثالث والستون - السنة الثانية و الثلاثون
صفر ١٤٣٤هـ - يناير ٢٠١٣م

مركز الوثائق التاريخية بمركز عيسى الثقافي

لجنة المجلة

العنوان : مركز الوثائق التاريخية

بمركز عيسى الثقافي - ص.ب : ٧٥١١٥

١٧٣٦٦٨٧٣ ☎ المنامة - مملكة البحرين

فاكس : ١٧٣٦٦٩٦٦ (+٩٧٣)

alwatheeka@icc.gov.bh

جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير

فهرس

كلمة العدد :

(القسم الإنجليزي)

صورة الغلاف

منظر طبيعي للفنان البحريني

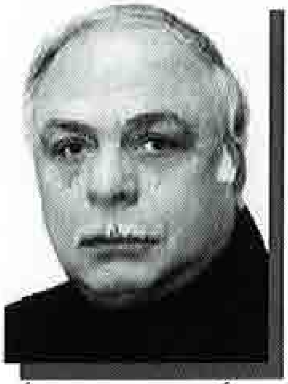
الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي" (صدق الله العظيم)

السيد أحمد حجازي في ذمة الله



لقد تلقينا خبر وفاة الأستاذ سيد أحمد حجازي الصحفي والإنسان ببالغ الحزن والأسى على رجل كان نموذجاً يُحتذى به في عمله وفي سلوكه ومسيرة حياته لأهله وذويه وأحبته وأصدقائه، فقد توفي رحمه الله في القاهرة بعد صراع مع المرض لم يمهله طويلاً...

كان الأستاذ سيد أحمد حجازي رحمه الله محباً للحياة، هادئاً، متواضعاً، مخلصاً، عظيم الهمة، نظيف القلب و اليد و اللسان...كما كان رحمه الله من الصحفيين المجدّين الذين يعطون ما عندهم بغير حساب، يتركون بصماتهم في أماكن عملهم ويشتغلون كما الشموع في محاربة جيوش الظلام، ظلام الجهل وقلة المعرفة ومن أجل إضاءة الطريق، طريق الخير والعطاء، طريق النور والمعرفة للاجيال القادمة من بعدهم، هؤلاء الصحفيون قليلون وقد كان الراحل واحداً منهم...

إن الأستاذ سيد أحمد حجازي رحمه الله كان يزرع قلبه في عمله فينمو في قلوب القارئين، كان كبيراً في عطائه، دقيقاً في تعامله، متسامحاً، كريماً، عطوفاً، لطيفاً، فأحبه الجميع وبادلهم حباً بحب... كما أنه لم

يتوان يوماً عن القيام بمسؤولياته، ولم يفرّط بصداقة صديق... كان الراحل يؤمن أن الإخلاص في العمل وفي التعامل مع الآخرين سوف يكسبه صداقتهم وهذا ما كان....

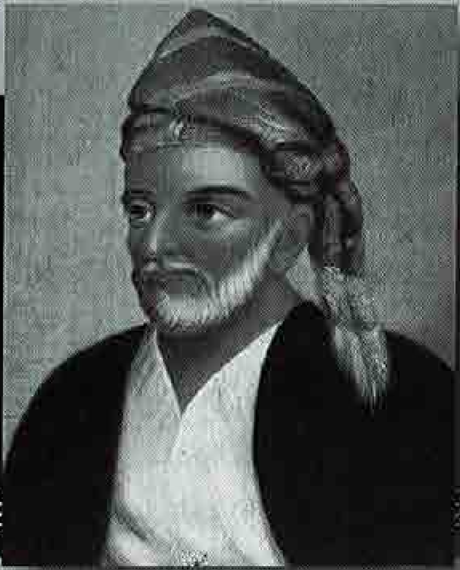
لقد أحبه من حوله لأنه كان يستحق المحبة، لطيف المعشر، دمث الأخلاق، لين العريكة، متفان في عمله، مقدراً للمسؤولية، دؤوباً، معطاءاً، محباً للآخرين... ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن صورته غادرت عيوننا إلى قلوبنا لتستقر هناك... كما أن رحلته لم تبعد عنا، بل ستبقى ذكراه عطرة في قلوبنا...

كثيرة هي الذكريات ومؤثرة جداً، والموت أيها الراحل الكريم حقٌ علينا جميعاً... ستفتقدك المحبة، محبة الآخرين والاخلاص في العمل والتضحية من أجل الخير، ستفتقدك العلاقة الطيبة التي كانت تربطك مع الجميع حيثما عملت ومنذ أن كنت أحد الرواد الأوائل في أسرة تحرير جريدة ((أخبار الخليج)) البحرينية على مدى ١٥ عاماً، ونائباً لرئيس تحرير جريدة ((الأخبار)) القاهرية، ومن ثم مديراً لتحرير مجلة ((الوثيقة)) الفصلية نصف سنوية والتي تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بمركز عيسى الثقافي ولمدة واحد وثلاثون عاما، إضافة إلى إدارة تحرير مجلة ((الهداية)) الإسلامية البحرينية...

جزاك الله خير الجزاء فيما عملت وفيما قدمت ورحمك الله رحمة واسعة وأسكنك فسيح جناته، وهذا قدرنا أن نكون في هذه الحياة الدنيا عابرين مصحوبين بأعمالنا ومآثرنا التي تدل علينا وتحفظ لنا مساحة للذكرى في ذاكرة الأيام والأجيال القادمة ... فلك الرحمة والمغفرة وللجميع الصبر والسلوان.... وإنا لله وإنا إليه راجعون..

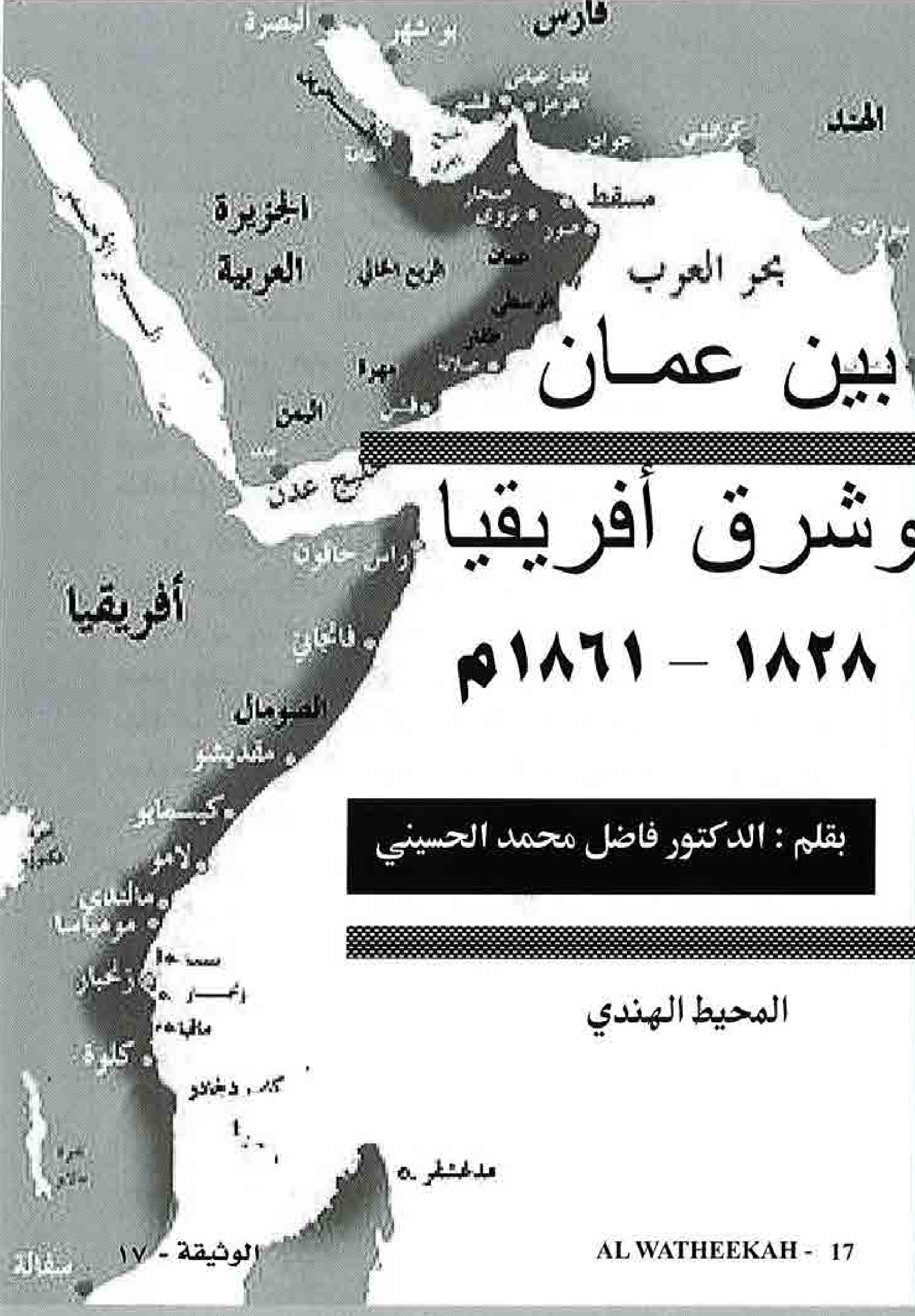
عبد الله بن خالد آل خليفة

الوحدة السياسية



وصل العمانيون إلى شرق أفريقيا قبل ظهور الإسلام لأسباب عدة في مقدمتها الدوافع التجارية والبحرية التي تميز بها العمانيون منذ القدم، إذ اشتهروا ببراعتهم كتجار وملاحين منذ بداية تاريخهم المدون، وقد عملت الرياح الموسمية التي أفرزت رحلتي الشتاء والصيف التجاريتين على تمتين الصلات العمانية الأفريقية، الأمر الذي شكل تأثيراً عربياً واضح المعالم في الجنبات الأفريقية، وقد أكد ذلك غالبية المؤرخين والرحالة ومنهم الإغريق والرومان الذين أطلقوا أسماء عربية على بعض الممالك الساحلية بشرق أفريقيا .

بالنظر إلى القوة البحرية العمانية وموقع عمان الجغرافي الوسيط فإنها كانت تتمتع باحتكار نقل تجارة الشرق والتي كانت تدر أرباحاً طائلة، وقد لعبت عمان قبل ظهور الإسلام دوراً تجارياً مهماً يماثل إلى حد ما دور الفينيقيين في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن العاشر قبل الميلاد[1] .



بين عمان وشرق أفريقيا ١٨٢٨ - ١٨٦١م

بقلم : الدكتور فاضل محمد الحسيني

وتشير لنا المصادر التاريخية القديمة بأن علاقة العمانيين التجارية بالساحل الأفريقي تمتد إلى القرن الأول الميلادي[٢] .

كما تؤكد المصادر التاريخية بأن العمانيين هم أقدم من وصلوا إلى ساحل شرق أفريقيا من العرب المسلمين وأنهم أول من اختلطوا بسكانه وتزوجوا من نسائه وأقاموا المراكز التجارية حتى تحدث لنا المؤرخون عن مملكة عربية قديمة هاجرت قبل الإسلام من عمان إلى ساحل أفريقيا الشرقي لتؤسس مملكة هناك أطلق عليها الإغريق والرومان اسم "مملكة عزان" .

وفي العصور الإسلامية أصبحت عمان مركزاً مهماً للملاحة والتجارة البحرية بسبب موقعها الجغرافي المتميز حيث تقع في مواجهة الخليج العربي وبحر العرب ومياهها عميقة وقريبة من الهند ومعظم شواطئها محاط بجبال شاهقة تحميها من الرياح القوية فتساعد على نشوء الموانئ فيها ، وبذلك استمر نشاط العمانيين البحري بعد ظهور الإسلام وامتد إلى جهات بعيدة حيث تمت سيطرتهم في الغرب على سواحل شرق أفريقيا ووصولهم إلى شواطئ جزيرة قنبلو(مدغشقر حالياً) وسفالة (موزنبيق حالياً)[٣] .

كما أخبرنا المؤرخ (المسعودي) بأن أصحاب السفن الذين كانوا يبحرون إلى أفريقيا الشرقية خلال القرن العاشر للميلاد هم عرب عمان وكانت سفنهم تسير بمحاذاة عدن ثم تتجه للساحل الأفريقي[٤] ، وهي محملة بمختلف البضائع كالتمور والأسماك والبن والسجاد وغيرها .

وقد اتسمت الصلات العمانية بشرق أفريقيا بسمات ثلاث هي :

السمة الأولى : وهي بداية الصلات والتي كانت صلات تجارية بحتة أدت إلى استقرار بعض العمانيين في أفريقيا من أجل التجارة فيها والبعض

الآخر كان يتاجر ثم يرحل وفقاً لمواسم التجارة المتصلة بمواسم الرياح، وقد تركت هذه المرحلة تأثيراتها الحضارية والسلالية في أفريقيا وخاصة في منطقتي تنزانيا وكينيا .

أما السمة الثانية : والتي أطلق عليها المؤرخون سمة التبعية الإسمية والتي بدأت منذ عام ١٦٢٤م حتى سقوط حكم اليعاربة في عمان عام ١٧٤٤م واستمرت بعد مجيء البوسعيد للحكم وحتى عام ١٨٢٨م العام الذي وصل فيه السلطان سعيد بن سلطان إلى زنجبار، وقد أصبح لعمان خلال هذه الفترة التاريخية سيادة اسمية على أغلب مناطق شرق أفريقيا .

أما السمة الثالثة : لصلة العمانيين بشرق أفريقيا فهي سمة الوحدة السياسية التي تمت بين عمان وشرق أفريقيا (وهو موضوع بحثنا هذا) إذ تم ضم شرق أفريقيا إلى عمان مكونة بذلك ما أسماه بعض المؤرخين بالإمبراطورية العمانية المتشكلة من شطرين، أحدهما آسيوي والآخر أفريقي وهي تبدأ من عام ١٨٢٨م وحتى التقسيم الذي وضعته بريطانيا بين الشطرين عام ١٨٦١م .

سنتناول هذا البحث من خلال المحاور التالية :

أولاً : صلات العمانيين بشرق أفريقيا منذ تولي البوسعيد الحكم في عمان وحتى عام ١٨٢٨م .

ثانياً : صلات العمانيين بشرق أفريقيا منذ عـام ١٨٢٨ وحتى عام ١٨٦١م .

ثالثاً : التقسيم البريطاني للإمبراطورية العمانية وأثره على صلات العمانيين بشرق أفريقيا .

أولاً : صلات العمانيين بشرق أفريقيا
منذ تولي البوسعيد الحكم في عمان وحتى عام ١٨٢٨م

سنتحدث في هذا المحور عن الصلات العمانية بشرق أفريقيا منذ تولي سلالة البوسعيد الحكم في عمان ١٧٤٩م حتى الإعلان عن انضمام شرق أفريقيا إلى دولة عمان عام ١٨٢٨م وهي المرحلة التي أطلق عليها في مقدمة هذا البحث بالتبعية الاسمية لشرق أفريقيا مع عمان أو بالسيادة الاسمية لعمان على شرق أفريقيا وهو محور تمهيدي يتناول بشكل سريع الصلات التي كانت تربط عمان بشرق أفريقيا خلال عهد البوسعيد ابتداءً من مؤسس السلالة أحمد بن سعيد ١٧٤٩م وحتى تسلم السلطان سعيد الحكم في عمان ١٨٠٤م . هذا من جانب، ومن جانب آخر سنتناول تعميق هذه الصلات وديمومتها منذ مطلع حكم السلطان سعيد وحتى إعلانه الانضمام الفعلي لشرق أفريقيا عمان ١٨٢٨م .

الواقع، أن الأوضاع في شرق أفريقيا قبل تولي أحمد بن سعيد الحكم في عمان عام ١٧٤٩م كانت تسودها الفوضى والاضطرابات وذلك لضعف السيادة العمانية عليها بسبب الصراعات الداخلية التي مرت بعمان خلال السنوات الأخيرة من حكم اليعاربة والتي نجم عنها سقوط شرق أفريقيا بأيدي البرتغاليين ثانية(٥) .

وعلى الرغم من الأوضاع الشاذة التي كانت عليها عمان، إلا أن الإمام سيف بن سلطان الثاني قد بعث بقوة عسكرية لتحرير شرق أفريقيا من الاحتلال البرتغالي، كما قام بإجراء تغييرات سريعة لبعض الولاة هناك إذ عين محمد بن عثمان المزروعي والياً على ممباسا وتوابعها عام ١٧٣٩م(٦) . لقد انتهز هؤلاء الولاة الجدد حالة الصراعات الداخلية في عمان فعملوا على تثبيت

حكمهم في مقاطعات شرق أفريقيا وتقربوا إلى شيوخ القبائل هناك تمهيدا لانفصالهم التام عن عمان والاستقلال بمقاطعتهم فما إن تسلم أحمد بن سعيد الحكم ي عمان ١٧٤٩م حتى تزعمت ممباسا الحركات الانفصالية في شرق أفريقيا حال سماع واليها (محمد بن عثمان المزروعي) خبر انتقال السلطة في عمان من اليعاربة إلى البوسعيد، إذ رفض دفع المبالغ المخصصة من واردات مقاطعته إلى الحكم الجديد في عمان والتي كان يؤديها في السابق إلى دولة اليعاربة . ويذكر (وندل فيليبس) في هذا الصدد أن محمد المزروعي حاكم المباسا قد رد على التغير في الأسرة الحاكمة لعمان من اليعاربة إلى البوسعيد بإعلان الاستقلال والتخلي عن ولائه لعمان(٧) .

ويرى (باثرست) بأن تمرد المزروعي على سلطة أحمد بن سعيد هو أن المزاريع من الغافرية بيد أن أحمد بن سعيد من الهناوية(٨) .

غير أن أحمد بن سعيد لم يسكت على تصرف المزروعي فأمر بإرسال قوة مقاتلة تحت قيادة سيف بن خلف تمكنت من القضاء على التمرد بعد أن تم قتل المزروعي وإيداع أخيه (علي) السجن لكن هذه المحاولة لم تسترجع ولاء ممباسا الإفريقية إلى عمان تماماً حيث تم بعد سنة واحدة هروب علي المزروعي من السجن والاستيلاء على الحكم في ممباسا ثانية فعاد الحكم في ممباسا الأفريقية إلى عائلة المزروعي عام ١٧٥٤م مؤكدة استقلالها وعدم ولائها لعمان(٩)، كما اندلعت حركة انفصالية أخرى في جزيرة (باتا) في شرق أفريقيا وقد تزعمها النبهانيون وهي الأخرى نجحت في قطع ولائها للحاكم في عمان(١٠) .

وهكذا، نجد أن روح الانفصال وعدم الولاء لعمان قد سرت بين مقاطعات شرق أفريقيا مطلع حكم أحمد بن سعيد وكانت تدين بالولاء والتبعية الاسمية

لعمان خلال حكم اليعاربة بسبب دور اليعاربة الكبير في تخليصهم من براثن الوجود البرتغالي .

إلا أن هناك بعض المناطق في شرق أفريقيا مثل زنجبار ظلت على ولائها لعمان حتى في عهد أحمد بن سعيد[١١] .

وعلى أية حال، فإن الحركات الانفصالية في شرق أفريقيا لم تؤثر كثيراً على دولة عمان إذا استمرت القوافل التجارية ذهاباً وإياباً في رحلاتها المعتادة، لذلك لم يولها أحمد بن سعيد الاهتمام الفائق وكان الذي يهمه بالدرجة الأولى من شرق أفريقيا[١٢] هو أن تظل علاقاته الاقتصادية معها متينة، وقد ظل الأمر كذلك حتى مجيء السلطان سعيد إلى الحكم في عمان والذي تمكن من أن يحقق نجاحاً باهراً في تثبيت السلطة العمانية في شرق أفريقيا إذ استطاع أن يؤسس دولة عربية أفريقية تحت قيادته عُدَّت الأولى من نوعها في التاريخ الحديث[١٣]، كما سنرى في هذا البحث .

ومن الجدير بالذكر أن صلات عمان بشرق أفريقيا بعد وفاة أحمد بن سعيد بقيت تسير وفق وتيرتها المعتادة والتي كانت عليها خلال عهده غير أن ازدواجية الحكم في عمان التي أعقبت وفاة أحمد بن سعيد حيث أخذ الإمام سعيد بن أحمد يحكم عمان من الداخل بينما أخذ ابنه (حمد بن سعيد) يقود الحكم في عمان من الساحل، وبالتحديد من مدينة مسقط والذي اتخذ منها عاصمة له . إن هذا الأمر قد حصل لأول مرة في تاريخ عمان بعد أن كانت عواصم عمان، في السابق، جميعها في الداخل والتي كانت آخرها (الرستاق) أيام أحمد بن سعيد وهي ذاتها التي بقي فيها الإمام سعيد بن أحمد تاركاً لولده (حمد) الحكم في مسقط كما أسلفنا .

هذا الوضع الجديد والاستثنائي في تاريخ عمان قد شغل العمانيين بعمان أكثر من شغلهم بالمناطق التي تتبع لهم اسمياً في شرق أفريقيا .

لقد توفى (حمد) عام ١٧٩٢م فأعقبه في حكم عمان عمه سلطان بن أحمد الذي استمر في حكم عمان حتى ١٨٠٤م حيث أعقبه ولده (سعيد) في تولي الحكم في عمان والذي شهد عهده تحولات إيجابية كبرى لعمان إذ كانت شخصيته تقف وراءها، فكان يتمتع بمؤهلات قيادية وقدرات كبيرة في إدارة الأزمات والعمل على تطوير عمان في كافة المجالات، أما جهده الاستثنائي الخلاق الذي بذله فهو في خلقه إمبراطورية عمانية تمتد على أراض مشتركة بين قارتي آسيا وأفريقيا، وهذا يقع في صلب بحثنا، لذا سنتناوله بشيء من التفصيل والاهتمام.

منذ أن تولى السلطان سعيد الحكم في عمان وعينه ترنو نحو شرق أفريقيا التي كانت تتمتع وعمان بعلاقات اسمية فقط كما نعت ذلك بعض المؤرخين، ولكن طموح السلطان سعيد كان أكثر من ذلك وأكبر وهو إلحاق مقاطعات شرق أفريقيا بالدولة العمانية الأم وتحت قيادته، وهذا ما حدث بالفعل عندما وصل السلطان سعيد إلى زنجبار عام ١٨٢٨م ترافقه قوة مؤلفة من ٦٤ سفينة مدفعية مع ثلاث فرقاطات ومركبان من ذوات الصاريين مع ١٤ مدفعاً وحوالي مائة سفينة نقل شراعية مسلحة فضلاً عن ستة آلاف جندي[١٤]، لكي يضمها إلى دولة عمان، ولم يقتصر السلطان سعيد على ضم زنجبار إلى دولته، بل ألحق العديد من المناطق في شرق أفريقيا أمثال ممباسا وكلوة وباتا وغيرها إلى الدولة العمانية.

ثانيا : الصلات العمانية بشرق أفريقيا منذ عام ١٨٢٨ وحتى ١٨٦١م

كان الاهتمام الأول للسلطان سعيد منذ أول وصوله إلى شرق أفريقيا هو العمل على الازدهار التجاري لشرق أفريقيا لاسيما وهو الذي كان يردد دائماً

"لست إلا تاجراً"[١٥] لذلك أقدم منذ الأيام الأولى لوصوله إلى زنجبار على زراعة القرنفل وتشجيع زراعته بمختلف الوسائل والسبل، وبالرغم من المحاولات السابقة الفاشلة لزراعة هذا المحصول في زنجبار إلا أن إصرار السلطان سعيد على إنجاح زراعته تكللت في الآخر بالنجاح الباهر، إذ أصبحت زنجبار وحدها تمد العالم كله بهذا المحصول، وبذلك اعتُبر العمانيون أنهم أول من أسس لزراعة القرنفل في شرق أفريقيا والذي أدى إلى رخائها فيما بعد[١٦].

لم يقتصر العمانيون في عهد السلطان سعيد على الازدهار التجاري لشرق أفريقيا فحسب بل عملوا على جعل زنجبار الجزيرة الهادئة الخضراء مقراً لإقامتهم الرسمية الدائمة مبتعدين بذلك عن عمان ذات الصخور المتوهجة والرمال الملتهبة، وعلى ضوء ذلك، اتخذ السلطان سعيد من زنجبار عاصمة ثانية لمملكته عمان وبالتالي أصبح اعتبار عمان منذ عام ١٨٢٨م إمبراطورية تمتد أراضيها على قارتي آسيا وأفريقيا بعد أن ضمت لها مناطق عدة من شرق أفريقيا وأصبحت عمان تمتلك عاصمتين إحداهما في أفريقيا وهي (زنجبار) والثانية في آسيا وهي (مسقط) وقد أخذ الأسطول العماني يتنقل بين العاصمتين بالرغم من طول المسافة بينهما والتي تقدر بحوالي (٢٥٠٠) ألفين وخمسمائة ميل تقريباً[١٧].

يعتقد البعض أن الوحدة السياسية بين عمان وشرق أفريقيا قد تمت في عام ١٨٣٢م[١٨]، حيث الإعلان الرسمي عن قرار السلطان سعيد بالإقامة في زنجبار بوصفها العاصمة الثانية لدولته، لكننا في هذا البحث قد اعتمدنا عام ١٨٢٨م هو العام الذي تمت فيه الوحدة السياسية بين عمان وشرق أفريقيا لاعتبارات عدة منها الانتقال الفعلي للسلطان سعيد ولأول مرة إلى زنجبار مصحوباً بقواته العسكرية المتعددة الأغراض وبصفته الحاكم الفعلي لهذه الممتلكات الأفريقية وانتفاء الحكام السابقين لهذه المناطق من خارج أسرة البوسعيد، وقد قرر

السلطان سعيد منذ اليوم الأول لوصوله إلى شرق أفريقيا أن ينوب عنه بالحكم ولده (ماجد) عندما يسافر إلى الشطر الثاني من دولته في آسيا(مسقط) وكذلك ينوب ولده الآخر (ثويني) عنه في حكم مسقط عندما يعود إلى شرق أفريقيا وبالتالي يتضح جلياً بأن الحكم الفعلي لشرق أفريقيا من قبل السلطان سعيد قد بدأ فعلاً من أول وصول له إلى زنجبار عام ١٨٢٨م لكن اعتقد البعض بأن الوحدة السياسية بين عمان وشرق أفريقيا قد بدأت عام ١٨٣٢م مستندين في ذلك إلى إقامة السلطان سعيد الدائمة في شرق أفريقيا بعد هذا التاريخ حيث لم يغادر زنجبار إلا لماماً وقد قضى فيها البقية الباقية من حياته حتى دفن فيها .

ولو أردنا تحري الأسباب التي دفعت السلطان سعيد لاتخاذ زنجبار عاصمة ثانية لدولته عمان وأن يمكث فيها طويلاً لوجدنا هناك أسباباً ترقى إلى مستوى مثل هذا القرار الخطير لاسيما أن المسافة بين العاصمتين ليست بالقصيرة، فضلاً عن تحكم الرياح الموسمية فيها، وعلى رأس هذه الأسباب غنى مناطق شرق أفريقيا بالمحاصيل الزراعية وخاصة محصول القرنفل التجاري وعليه فمن الصعوبة بمكان أن تسيطر حكومة عمان سيطرة فعلية على ممتلكاتها البعيدة في شرق أفريقيا، لذا كان هدف السلطان سعيد من إقامته في زنجبار واتخاذها عاصمة ثانية لدولته هو من أجل تدعيم نفوذه في الممتلكات الأفريقية لاسيما أننا قد وجدنا غالبية مناطق شرق أفريقيا قبل قدوم السلطان سعيد إليها كان الأمن غير مستتب فيها وأنها لم تخضع بشكل تام لدولة عمان وإنما بقيت مناطق مثل (ممباسا) عصية الانقياد حتى اضطر السلطان سعيد إلى شن حملة عسكرية ضد حاكمها المتمرد (راشد بن سالم) وهو من أسرة المزاريع التي كانت تحكم الساحل الأفريقي[١٩]، وعلى ضوء ذلك ندرك بأن السلطان سعيد كانت لديه أسبابه المهمة والتي جعلته ينقل بلاطه من عمان في آسيا إلى زنجبار في شرق أفريقيا لذا نعد عام ١٨٢٨م الذي قدم فيه السلطان سعيد شخصياً إلى شرق أفريقيا ليحكم بنفسه هذه المناطق هو عام الوحدة السياسية

بين عمان وشرق أفريقيا[٢٠] لأن الأخيرة قبل عام ١٨٢٨م كان ارتباطها بعمان شكلياً أو كما عبر عنه (رودولف) نوعاً من السيادة ذات الطبيعة الغامضة[٢١] أو مثلما أطلق عليها غالبية المؤرخين بالسيادة الاسمية .

ومن جانب آخر، شجع على انتقال السلطان سعيد إلى زنجبار العديد من الشخصيات العربية من العمانيين الانتقال والمكوث في شرق أفريقيا كما فتح انتقال السلطان سعيد إلى زنجبار الباب واسعا للتجار العمانيين بالاتجار مع شرق أفريقيا وقد ازدهرت التجارة العمانية مع شرق أفريقيا ازدهاراً كبيراً، وبالتالي عاد هذا الأمر على ميزانية الدولة العمانية بمضاعفة إيراداتها بنسبة عشرة أضعاف وهناك عدة تقديرات لميزانية عمان إبان الوحدة السياسية مع شرق أفريقيا تدل على مضاعفة الأرباح وضخامة الإيرادات فكيرزون (Curzon) الحاكم العام البريطاني في الخليج قدر الإيراد السنوي العام بعد انتقال السلطان إلى زنجبار بـ (٨٠) ألف باوند فيما قدره البعض بأكثر من ذلك حيث وصل إلى ربع المليون دولار سنوياً[٢٢] ولا ننسى أن العمود الفقري للاقتصاد العماني بعد انضمام شرق أفريقيا إلى عمان كان من محصول القرنفل الذي عاد بالأرباح الطائلة للدولة العمانية ولشرق أفريقيا حتى بعد الانفصال بين الشطرين وبذلك ظل أبناء شرق أفريقيا يعتبرون شجرة القرنفل حتى يومنا هذا تمثل نصباً تذكارياً يخلد ذكرى السلطان سعيد في شرق أفريقيا[٢٣] .

لا ننسى أن السلطان سعيد اتخذ جميع الإجراءات الحكيمة من أجل المحافظة على الوجود العماني في شرق أفريقيا واستثمار خيراتها للدولة العمانية ومن هذه الإجراءات توثيق الصلة مع الدول المجاورة لزنجبار والمتلكات الأخرى في شرق أفريقيا لاسيما التي تقع على الساحل الأفريقي بهدف المحافظة على سير القوافل التجارية في هذه المناطق بأمان ويسر، كما

بعث الهدايا النفيسة إلى حكام تلك المناطق ولم يألُ جهداً أو يعدم وسيلة لكسب ود أولئك الحكام كما لم يعدم سبيلاً دون أن يطرقه لمواجهة الذين يصرون على عرقلة قوافله التجارية[٢٤] .

ومن المفيد الإشارة أيضاً إلى أن السلطان سعيد عندما قرر ضم شرق أفريقيا إلى دولته واتخذ من زنجبار عاصمة ثانية ومقراً لحكومته قد رفض ما طلبته الولايات المتحدة الأمريكية منه بحصولها على مستعمرات في الساحل الشرقي لأفريقيا من خلال المعاهدة الأمريكية العمانية المبرمة عام ١٨٢٣م بين عمان وأمريكا كما أفادت الوثائق التاريخية بأن السلطان سعيد قد أقر بنوداً مع بريطانيا تتضمن تحريم مزاولة تجارة الرقيق في شرق أفريقيا من قِبَل الإنجليز، جاء ذلك ضمن الاتفاقية التي عقدت بين بريطانيا وعمان ١٨٣٩م[٢٥] .

هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد نظم السلطان سعيد علاقاته الدبلوماسية بدقة متناهية سواء مع الدول المجاورة كما أسلفنا ، أو الدول الكبرى من خلال عقد المعاهدات التي نصت على فتح القنصليات لها في شرق أفريقيا كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها فضلاً عن الدول العربية والآسيوية، وبذلك ارتقى السلطان سعيد بدولته عمان بشطريها الأفريقي والآسيوي إلى مصاف الدول الراقية ذات الثقل السياسي والدبلوماسي في المجتمع الدولي من حيث الاقتصاد المتين والعلاقات الدولية المتميزة وعلى ضوء ذلك يذكر لنا (Copland) بأن السلطان سعيد جعل عمان في مصاف الدول العظمى سواء في قوتها أو ثرائها فهو الذي استرد ووسع ووحد السيطرة العربية على شرق أفريقيا وقد أعادها إلى الاتصال الوثيق بالعالم الخارجي بعد أن كانت مجهولة[٢٦] .

ثالثاً : التقسيم البريطاني للإمبراطورية العمانية وأثره على العلاقات العمانية الأفريقية

استمرت الإمبراطورية العمانية بالتألق الحضاري والازدهار التجاري طيلة السنوات التي كان السلطان يقود فيها دفتها ببراعة ويسر، ولكن ما إن توفى السلطان سعيد في التاسع عشر من شهر تشرين الأول عام ١٨٥٦م(٢٧) أثناء عودته من مسقط في طريقه إلى زنجبار حيث دفن فيها بحديقة قصره، حتى بدأ الضعف يدب في الدولة العمانية، كما أن الصلات العمانية الأفريقية والتي كانت متماسكة ومتينة في عهده، أخذ الانحلال والاضمحلال يدب في مفاصل هذه الصلات، ولهذا الأمر عدة أسباب يمكننا التطرق إليها بإيجاز في هذا المحور من البحث . . .

عندما قدم السلطان سعيد إلى شرق أفريقيا كانت هناك دوافع عدة قد دفعته إلى ذلك في مقدمتها الدافع الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك تطورت التجارة في عهده فأخذت قوافله التجارية تجوب أجزاء واسعة داخل القارة الأفريقية حتى وصلت إلى الكونغو، ولم يعتمد السلطان سعيد على مورد التجارة فحسب، بل عزز اقتصاد دولته بموردين آخرين هما الضرائب الجمركية إذ فرض ضريبة على الواردات التي ترد إلى دولته مقدارها (٥٪) وقد ارتاح التجار الأوروبيون إلى ذلك كثيراً إذ أن هذا النظام قد جنبهم تحكم أي حاكم على الساحل يفرض على التجارة الأجنبية ضرائب باهظة، كما أعفى السلطان سعيد صادرات دولته من الضرائب الجمركية، أما المورد الآخر فهو احتكار السلطان سعيد لبعض السلع وحرمان الآخرين من الاتجار بها مثل الاتجار بالعاج والصمغ، حيث كانت هاتان السلعتان تصدران من الدولة العمانية فقط الأمر الذي عاد على الخزينة العمانية بالنفع الكثير(٢٨) .

لقد عزز التقدم الاقتصادي، لاسيما التجاري منه العلاقات بين العرب العمانيين والأفارقة، وبالتالي فقد تبلورت العلاقات العربية الأفريقية إلى ما هو أقوى من مجرد العلاقات أي إلى طور الارتباط العربي الأفريقي، الارتباط بين مسقط وزنجبار في دولة واحدة قوية امتد نفوذها إلى جميع أنحاء شرق أفريقيا وتحت قيادة حاكم واحد اتخذ من زنجبار مقراً لقيادة إمبراطوريته، غير أن القوى الاستعمارية لم تكن لتترك هذا النمو والازدهار للارتباط العربي الأفريقي أن يأخذ مساره بالتصاعد، لذلك بدأت الدوائر الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا تعد العدة بعد وفاة السلطان سعيد من أجل اقتناص أية فرصة لتقسيم الإمبراطورية بغية إضعافها وتلاشيها فيما بعد . ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى إضعاف الإمبراطورية العمانية بعد وفاة السلطان سعيد، هو أنه قد عيّن — خلال حياته — نائبين له من أولاده يتوليان الإشراف على الدولة العمانية أثناء غيابه، إذ عيّن ولده (ثويني) بأن يقوم بحكم مسقط أثناء غيابه عنها وكذلك يقوم (ماجد) بحكم زنجبار خلال غيابه عنها أيضاً[٢٩] .

واستمر هذا الأمر حتى وفاة السلطان سعيد، وقد ساهمت بريطانيا كثيراً في تكريسه وقد ساعدها أيضاً في تحقيق ما كانت تصبو إليه من تقسيم الإمبراطورية العمانية، فقد عملت بشكل دءوب بعد وفاة السلطان سعيد على تحريض الأخوين أحدهما ضد الآخر إذ شجعت (ماجد) على التقدم نحو بسط سيطرته على مسقط لتكون الدولة العمانية بأكملها تحت سلطته كما كانت لأبيه، وفي نفس الوقت، بذلت جهداً كبيراً في تحريض (ثويني) كي يتوجه بحملة نحو زنجبار ليضمها لحكمه دون أخيه، هكذا نجد أن بريطانيا قد استغلت ما فعله السلطان سعيد من تعيين نائبين له من أولاده في حياته، واستغلته بريطانيا بعد وفاة السلطان سعيد بشكل مكثف ومتواصل حتى تم لها ما أرادته من تفتيت الإمبراطورية العمانية .

ومن الأسباب الأخرى التي تقف وراء التقسيم للدولة العمانية هو عدم تعيين السلطان سعيد أثناء حياته لمن يخلفه في حكم الإمبراطورية العمانية وإنما ترك الباب مفتوحاً للاجتهاد والصراع بين أبنائه، فضلاً عن أن هناك سبباً آخر ساعد على الصراع بين الأبناء للسلطان سعيد وهو أن الممتلكات الأفريقية لعمان كانت تتسم بالغنى والثراء بيد أن المناطق الآسيوية لعمان بخلاف ذلك .

حري بنا ونحن في ظل هذا التحليل للأحداث التاريخية التي أدت إلى تقسيم الدولة العمانية بعد وفاة السلطان سعيد، أن نذكر بأن بعض المصادر تخطئ عندما تعتقد بأن حاكم مسقط (ثويني) هو وحده فقط الذي كان يتطلع إلى ضم زنجبار إلى دولته على اعتبار أن دخلها السنوي كان أكثر بكثير من دخل مسقط، بيد أن الواقع أن حاكم زنجبار (ماجد) كان يتطلع أيضاً إلى ضم مسقط لحكمه على اعتبار أن حاكمها هو الحاكم الفعلي لجميع أركان الدولة العمانية بشطريها الآسيوي والأفريقي .

وفي ختام تحليلنا للأحداث التي جرت بعد وفاة السلطان سعيد، نقول للأسف الشديد فإن الأخوين (ماجد وثويني) لم يتوصلا إلى اتفاق بينهما وعجزا عن التراضي بغية ديمومة الإمبراطورية العمانية واستمرارهما أو ليقطعا الطريق تماماً أمام المحاولات الأوروبية التي كانت تهدف إلى تقسيم الإمبراطورية العمانية وتفتيتها من أجل إنهاء وجودها تماماً . . .

إن عدم اتفاق الأخوين أعطى الفرصة سانحة لتدخل الغير من الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا التي أبدت نشاطاً ملحوظاً من أجل تأزم العلاقة بين الأخوين وبالتالي تدخلت بينهما على أساس حسن النية في رأب الصدع بين حاكمي مسقط وزنجبار فأنجزت قرار التحكيم الذي أنجب قرار التقسيم سيئ الصيت والذي أدى إلى تقسيم الإمبراطورية العمانية إلى جزئين منفصلين ولم يعودا بعدها أبداً للالتئام مثلما كانا في عهد السلطان سعيد وقد تعرض كل

شطر منهما لأحداث تاريخية وسياسية تختلف تماماً عما تعرض له الشطر الآخر(٣٠) .

لقد بذلت كل من بريطانيا وفرنسا جهوداً استثنائية كما عززتا من قواتهما العسكرية وأساطيلهما الحربية على السواحل العمانية والأفريقية ولم يدخرا جهداً عسكرياً أو دبلوماسياً من أجل تحقيق التقسيم للإمبراطورية العمانية إلى شطرين، فقد ادعيا أن السلطان سعيد قد أعد — أثناء حياته — مستندات أصولية لتقسيم الإمبراطورية وتوزيعها بين أبنائه(٣١) .

إن جانب هذا الادعاء من أجل التقسيم والتفتيت للإمبراطورية العمانية من خلال توزيع أجزائها بين أبناء السلطان سعيد فقد استمرت بريطانيا من جانب آخر، بتحريض الأخوين (ماجد وثويني) من أجل استمرار تأجيج الصراع بينهما، وبالفعل فقد نجحت أخيراً في دفع (ثويني) إلى إعداد حملة عسكرية عام ١٨٥٩م بهدف إرسالها إلى زنجبار(٣٢) .

كما نشطت بريطانيا في إثارة مخاوف أبناء السلطان سعيد من المحاولات الفرنسية التي أدت إلى مساندة أحدهما ضد الآخر، بيد أنه في الواقع لم تكن فرنسا تمتلك ذلك النشاط المحموم الذي كانت تملكه بريطانيا .

وعلى كل حال، فقد بادرت بريطانيا إلى إرسال بعثة يرأسها الكولونيل كوجلان (Coghlan) المقيم السياسي البريطاني في عدن إلى كل من مسقط وزنجبار عام ١٨٦٠م تهدف إلى التحقيق في أسباب النزاع القائم بين الأخوين (ماجد وثويني)(٣٣) .

وبالفعل، زارت البعثة البريطانية كلاً من زنجبار ومسقط وأقرت بأن أهالي زنجبار قد انتخبوا (ماجد) - بعد وفاة أبيه - حاكماً عليهم وعلى ضوء ذلك، فليس هناك ما يبرر مطالبة (ثويني) بالسيطرة على ممتلكات أخيه وينبغي أن يبقى كل منهما حاكماً على منطقته(٣٤) .

بعد ذلك، قدمت البعثة البريطانية تقريرها إلى اللورد كاننج (Canning) الحاكم العام للهند والذي اعتمد عليه في وضع التحكيم المشهور عام ١٨٦١م حيث تم طبقاً لهذا التحكيم إقرار السيد (ماجد) في منصبه كحاكم على زنجبار والمتلكات الأفريقية الأخرى، كما نص التحكيم على أن يدفع حاكم زنجبار مبلغ أربعين ألف ريال سنوياً إلى حاكم مسقط السيد (ثويني).

ومن أجل قطع الصلة بين الجانبين (وهذا ما كانت تسعى إليه بريطانيا) فقد أقر التحكيم كذلك بأنه لا ينبغي لحاكم مسقط أو القبائل العمانية التدخل في شئون زنجبار كما أوضح كاننج بأن قرار التحكيم الذي أقر المبلغ الذي سيدفعه حاكم زنجبار إلى حاكم مسقط بأنه لا يعني أبداً تبعية زنجبار لمسقط.

ومن الغريب في الأمر أن (ثويني) قد بعث بكتاب شكر إلى اللورد كاننج على جهوده الطيبة في التحكيم وحل النزاع بينه وبين أخيه وقد أقر بموافقته على بنود قرار التحكيم.

وهكذا، وعلى ضوء هذا التحكيم أصبح التقسيم بين شطري الإمبراطورية العمانية أمراً واقعاً، وقد قطعت جميع أواصر الصلات الأفريقية العمانية بعد تطبيق هذا القرار ولم يبق بين الشطرين سوى الصلة المالية وهي أن تدفع زنجبار إعانة مالية لمسقط لا غير.

إن الذي زاد الطين بلة وساهم في تعزيز الهدف البريطاني القاضي بتقسيم الإمبراطورية العمانية، هو تصرفات وسياسة (ماجد) التي أعقبت تنفيذ قرار التقسيم حيث اتبع سياسة من شأنها إضعاف الصلات الأفريقية العمانية، إذ منع سفن مسقط من الملاحة في مياه زنجبار، كما أمر مشايخ الخليج العربي بعدم إرسال سفنهم إلى زنجبار وحرّم على سكان زنجبار تأجير مساكنهم

للتجار العرب القادمين من الخليج العربي، حتى الهدايا أمر بألا تتبادل بين الحكام وقبائل عمان والتي كان معمولاً بها سابقاً .

والحقيقة أن هذه السياسة يبدو أنها كانت تملى عليه من قبل الجانب البريطاني لكي تقطع بريطانيا الأمل في عودة الصلات العمانية الأفريقية إلى سابق عهدها أيام السلطان سعيد سواء منها الرسمية أو الشعبية .

ومن المفيد الإشارة في نهاية المحور إلى أن بريطانيا وفرنسا بعد مرور عامين على تحكيم اللورد كاننج قد أبرمتا اتفاقاً بينهما أعلنتا فيه التزامهما باحترام استقلال سلطنتي عمان وزنجبار(٣٥) .

الواقع أن اتفاقهما هذا بحد ذاته يكشف لنا بوضوح أنهما كانتا معاً وراء قرار التقسيم للإمبراطورية العمانية وأنهما كانتا وراء الاضطرابات أيضاً التي اندلعت بين الأخوين في كل من مسقط وزنجبار .

وفي الختام، فإن بريطانيا بقيت تترقب الأوضاع في زنجبار بعد قرار التقسيم وكانت تطمح في أكثر من ذلك إلى فرض الحماية على زنجبار أسوة ببعض المناطق في آسيا وأفريقيا وقد واتتها الفرصة لذلك خلال عهد خليفة بن سعيد وقد استمر الحكم العربي في زنجبار تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٩٦٣م عندما تمكن عبد الله بن خليفة بن حارب بن ثويني من إعلان زنجبار دولة مستقلة، لكن لم يدم هذا الأمر طويلاً فلم تمض أكثر من خمسة أسابيع حتى أطيح بحكمه العربي في أوائل عام ١٩٦٤م، وبمساندة بريطانية وتحريض منها تولى مجموعة من رجال القبائل في زنجبار السلطة فيها تحت النفوذ البريطاني، وبذلك أسدل الستار نهائياً على آخر حكم للعرب العمانيين في شرق أفريقيا(٣٦) .

الخاتمة

توصلنا من خلال البحث إلى الاستنتاجات التالية :

١ - ارتبط العمانيون مع أهالي شرق أفريقيا بصلات ووشائج عريقة، زادها متانة وقوة نجدة اليعاربة لمناطق شرق أفريقيا من الغزو البرتغالي ومنذ ذلك التاريخ حكم العمانيون شرق أفريقيا وظل ولاء أبناء شرق أفريقيا اسمياً مع الدولة العمانية .

٢ - عندما تولى السلطان سعيد بن سلطان الحكم في عمان عام ١٨٠٤م تطلع إلى ضم شرق أفريقيا إلى دولته، وبالفعل حدث ذلك عندما زار السلطان سعيد زنجبار ١٨٢٨م معلناً زنجبار كعاصمة ثانية للإمبراطورية العمانية الجديدة وبالتالي أصبحت شرق أفريقيا تتبع عمان فعلياً وهو ما أطلقنا عليه في هذا البحث بالوحدة السياسية بين عمان وشرق أفريقيا .

٣ - تطلعت بريطانيا منذ إعلان الإمبراطورية العمانية إلى محاولة القضاء عليها ولكنها لم تستطع خلال عهد السلطان سعيد، وقد جاءتها الفرصة لذلك بعد وفاته فأصدرت قرار التحكيم لكاننج الحاكم العام للهند الذي أفرز قرار التقسيم لعام ١٨٦١م بين شطري الإمبراطورية العمانية والذي أنهى الوحدة السياسية التي كانت قائمة منذ عام ١٨٢٨م بين زنجبار ومسقط، وقد سلكت بريطانيا طريق التفرقة بين الأخوين الحاكمين (ماجد وثويني) خلال عهدها ثم سلكت بريطانيا طريق القضاء تماماً على الحكم العربي في شرق أفريقيا، وهذا ما حصل فعلاً عندما جاءت برجال من قبائل شرق أفريقيا ليحكموا زنجبار عام ١٩٦٤م في ظل نفوذها منهين بذلك آخر مظهر من مظاهر الحكم العربي العماني لمناطق شرق أفريقيا .

د. محمد فاضل الحسيني

كلية التربية للبنات - جامعة بغداد

الهوامش

١ – وندل فيليبس، تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبدالله، الطبعة الرابعة، عمان ١٩٩٤م، ص١٠٥–١٠٦ .

٢ – مال الله بن علي بن حبيب، ملامح من تاريخ عمان، ترجمة محمد محمد كامل، عمان، بدون تاريخ، ص١٢ .

٣ – عبد الرحمن عبد الكريم العاني، دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية حتى القرن الرابع الهجري، ط ٢، ١٩٨٦م، عمان ص٧ .

٤ – المسعودي، أبو الحسن علي بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، الجزء الأول بيروت، ص١٠٧–١٠٨ .

٥ – شارل جيان، وثائق تاريخية جغرافية وتجارية عن أفريقيا الشرقية نقله للغة العربية ملخصاً يوسف كمال، القاهرة ١٩٢٧م، ص٣٥٦ .

٦ – سعيد بن علي المغيدي، جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق محمد علي الصليبي، سلطنة عمان ١٩٨٦م، ص٢٠٧ .

٧ – وندل فيليبس، المصدر السابق، ص١٨ .

٨ – Bathurst The Arabi Dynasty in Oman, Oxford 1967 P. 317.

٩ – رودلف سعيد رودت، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان (١٧٩١–١٨٥٦م) ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، البصرة ١٩٨٣م، ص١٩١ .

١٠ – جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، القاهرة ١٩٧٥م، ص١١٥ .

١١ – سعيد بن علي المغيري، مصدر سابق، ص٢٣١ .

١٢ – جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية، مصدر سابق، ص١١٧ .

١٣ – جمال زكريا قاسم، الخليج العربي – دراسةلتاريخ الإمارات العربية المتحدة في عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧–١٨٤٠م، القاهرة ١٩٨٥م، ص٢٠٩ .

١٤ – وندل فيليبس، مصدر سابق، ص١٢٤–١٢٥ .

١٥ — المصدر نفسه، ص١٢٦ .

١٦ — فاضل محمد الحسيني، قدم العلاقات العربية الأفريقية، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٩٤، السنة الواحدة والعشرون، بيروت ٢٠٠١م، ص٣٢ .

١٧ — عمان في التاريخ، مجموعة بحوث ألقيت في ندوة عمان في التاريخ المنعقدة في مسقط عام ١٩٩٤م، سلطنة عمان، دوار إميل للنشر المحدودة، لندن، عمان ١٩٩٥م، ص ٤٧٠ .

١٨ — Coupland, R., East Africa and its invader from the earliest times to the death of Sayyed Said in 1856, Oxford, 1961, P. 6.

١٩ — وندل فيليبس، مصدر سابق، ص١٣٦-١٣٧ .

٢٠ — Coupland, op. cit., P. 6.

٢١ — رودلف سعيد رودت، مصدر سابق، ص١٧٩ .

٢٢ — المصدر نفسه، ص١٨٥-١٨٦ .

٢٣ — وندل فيليبس، مصدر سابق، ص١٢٤ .

٢٤ — ويلسن، تاريخ الخليج، ترجمة حمد بن عبد الله، عمان ١٩٨٨م، ط ٣، ص١٧٠-١٧١ .

٢٥ — فاضل محمد، علاقات عمان الدولية خلال عهد سعيد بن سلطان ١٨٠٤-١٨٥٦م، مجلة الدراسات في التاريخ والآثار، العدد ٩، السنة ٢٠٠٧، بغداد ٢٠٠٨م، ص٣٨٠ .

٢٦ — وندل فيليبس، مصدر سابق، ص١٤٢ .

٢٧ — س.ب.مايلز، الخليج — بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط ٤، عمان ١٩٩٠م، ص٢٧٧ .

٢٨ — عمان في التاريخ، مصدر سابق، ص٤٧٠-٤٧١ .

٢٩ — مال الله بن علي بن حبيب، مصدر سابق، ص٢٥-٢٦ .

٣٠ — المصدر نفسه، ص٢٦ .

٣١ — عمان في التاريخ، مصدر سابق، ص٤٧٤ .

٣٢ — وندل فيليبس، مصدر سابق ص١٤٦ .

٣٣ – I.O.L. Political& Secret Dep. B. 8, Memo on the Turkish claim to shores of the Red Sea and the whole of Arabia, and on the Egyptian claim to the whole of the western shores of the same sea, including printed for the use of the F.O. Hertz let, March 10, 1874.

نقلاً عن "عمان في التاريخ"، المصدر السابق، ص٤٧٥ .

٣٤ – Atchison, C.U. : A collection of treaties, Engagements and sands relating to India and neighboring countries, Vol. XI, Delhi, 1833, P.225.

٣٥ – ويلسون، مصدر سابق، ص١٧٢ .

٣٦ – فاضل محمد الحسيني، مصدر سابق، ص٣٤ .

مـركـز عـيـســى الـثــقــافــي

ISA CULTURAL CENTRE

AL WATHEEKAH

THE DOCUMENT



A REFEREED HISTORICAL PERIODICA

BY H.D.C. AT ISA CULTURAL CENTER

KINGDOM OF BAHRAIN

SAFAR 1434 H - Jan. 2013

ISSUE No. 63 – 32nd YEAR

الثمن ديناران